لمصانع الادوية والمنتجات الكيماوية «الاسرائيلية»،

وذكر كابيلوك ان المؤسسات الصهيونية تستعد حاليا لغزو السوق المصرية في مجال الالكترونيات والبلاستيك والورق واطارات السيارات والالات ، بينما يخشى اصحاب مصانع النسيج « الاسرائيليون » من تدفق المنتجات المصرية على الكيان الصهيوني مما يؤدي الى منافسة انتاجهم ،

وفي ملاحظة توحي بالحاجة الى اليد العاملة المصرية الرخيصة ، ذكرت صحيفة « دافار » ان العلاقات الاقتصادية مع مصر ستجعل المؤسسات الاسرائيلية بحاجة الى تشغيل وحدات انتاجية جديدة تتطلب ايدي عاملة تصل الى حوالي ١٥٠ الف عامل ، وقالت الصحيفة (في بداية الشهر الحالي) أن تصدير المعرفة التكنولوجية مجال مهم في العلاقات مع مصر ، كما ذكرت ان مجمع « كور » للحديد والصلب الذي سبق ان قام بنشاطات في عدد من الدول الافريقية اعد دراسات خاصة لاقامة مشاريع انتاجية في مصر يصدر انتاجها الى دول المنطقة !

وكان رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست الصهيوني قد قدم مشروعا لاقامة منطقة تجارية حرة « سوق مشتركة » في الشرق الاوسط يضم في مرحلته الاولى كلا من « اسرائيل » ومصر وغزة والضفة الغربية ، وكانت دائرة التخطيط في وزارة مال العدو قد ذكرت ان معطيات اقتصاد « اسرائيل » ومصر تبين انهما يكملان بعضهما ولا يتنافسان !

في مجال الحياة والري ، يخطط الصهاينة لاقامة مشروع ضخم مشترك مع مصر لاستخدام مياه النيل في ري صحراء سيناء والنقب ، ولتحويل النقب الى مزرعة خضراوات كبيرة وتصدير انتاجها لاوروبا ، ولكي يمكن جلب مستوطنين جدد باعداد كبيرة الى هذه المنطقة ، وكذلك اقامة محطة نووية ضخمة لازالة ملوحة مياه البحر وامداد مدن القناة وسيناء والنقب بالطاقة الكهربائية التي تحتاجها ، ويتوقع الصهاينة تحويل الامريكان لهذا المشروع الكهرمائي - الذري الكبير ،

وفي مجال السياحة فالصهاينة يعتبرون هذا القطاع هو الاوفر حظا بالنجاح وجلب العائدات السريعة ، وهم يفكرون بتنظيم رحلات سياحية موحدة من اوروبا وامريكا الشمالية والجنوبية لمصر وفلسطين المحتلة سوية ، وقالت صحيفة « ها آرتس » ان شركة العال تأمل في فتح ثلاثة خطوط جوية تربط اللد بالقاهرة والاقصر والاسكندرية بحيث لا يتعدى ثمن التذكرة ٤٠ فرنكا فرنسيا ، وصدر منذ آلان اعلان غريب في صحف العدو نشرته وكالة « فيب » الاسرائيلية للسياحة قالت فيه انها الوكيلة الوحيدة لشركة « ايميكو » المصرية للسياحة ، مما يعني الاتفاق فيما بينهما على برامج سياحية ،

■■ تصورات متشائمة

في مقابل الصور الوردية التي يحاول بعض الصهاينة والامبرياليين تصديرها لمستقبل المنطقة بعد « الصلح » ، والانعكاسات الايجابية على الاقتصاد المصري والصهيوني للاتفاقية التسوية المنفردة ، نجد هناك تصورات متشائمة صدرت من قبل خبراء اقتصادين صهاينة ،

فقد صرح مدير عام وزارة التجارة والصناعة والسياحة الصهيوني « عاموس بارحاييم » لاذاعة العدو بالعبرية يوم الاربعاء (١٨ - ١٠) ، بان قصة مزاوجة « العقل الاسرائيلي والقوة البشرية المصرية » ما هي الا أوهام مضخمة ،

وقام بارحاييم انه قد تكونت لجنة من مسؤولين صهاينة لدراسة العلاقات التي ستقام بعد توقيع « معاهدة السلام » وانه عضو في هذه اللجنة ، واضاف بانه سمع الكثير من التنبوءات والتوقعات المتفائلة والتي تتحدث عن « التحول الكبير »، ولكنه لا يعتقد بصحة هذا ، وسخر من فكرة قيام سوق شرق اوسطية وقال بانها غير واقعية ، وان الممكن قيامه فعلا لن يتعدى مجالات السياحة ، واضاف بانه من الممكن ان تزيد قدرة اجتذابنا للاستثمارات بسبب انتهاء التهديد بالحرب ، وبالنسبة للتجارة يرى بان هناك بعض البضائع التي يمكن تصديرها لمصر وكذلك بضائع يمكن استيرادها منها ولكن ذلك لن يكون بسرعة ،

وسخف فكرة سيطرة « اسرائيل » على السوق المصرية ، لانها سوق ضخمة وليس في المقدور السيطرة عليها بسهولة ، واضاف بانه من الممكن في المستقبل ان تحدث ميزات نسبية يجري وفقها التبادل التجاري بين مصر و « اسرائيل » ، وذكر بان الانعكاس الحالي للاتفاقية سيكون وجوب تطوير مستعمرات النقب لاستيعاب مستوطنين رفح مما يكلف عشرات مليارات الليرات خلال ثلاث سنوات ،

وكانت مصادر حكومية صهيونية قد صرحت بانه قد تم تأليف لجنة وزارية برئاسة ييغال يادين نائب رئيس وزراء العدو بدأت في دراسة انعكاسات معاهدة « السلام » مع مصر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، وخصوصا مسألة تطوير النقب للاستيطان ، وكذلك تطويره للحاجات العسكرية والتي ستتكلف حوالي مليار دولار سنويا ،

الباحث الصهيوني « ديفيد كوخف » قال في تحليل طويل لصحيفة « معاريف » بتاريخ ٢٢ - ٩ - ٧٨ حول موضوع انعكاسات « الصلح » مع مصر على الاقتصاد الصهيوني ان هناك تأثيرات على المستوى القريب والمتوسط والبعيد ،

١ - المستوى القريب : - يمكن ان تحدث بعض التبادلات التجارية ، واذا فكرت حكومة بيغن بالحصول على ايدي عاملة رخيصة من مصر للمساهمة في تطوير وبناء النقب فسيكون ذلك امرا غير صحيح لان ذلك سيساهم في الغاء « العمل العبري » والاعتماد على العمال العرب ، ولن تؤثر معاهدة « الصلح » على زيادة الرخاء او تقليص النفقات العسكرية في « اسرائيل » ، كما ان العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة لن يقل بل قد يزيد ، كما ان فكرة « الاستقلال الاقتصادي » القريب غير واقعية ، وفي مجال ارتفاع التضخم والاسعار فان الامر سيستمر على ما هو عليه ولن يكون بالامكان كبحها دون تخفيض الاجور والنفقات الحكومية ،

٢ - المستوى المتوسط بعد سياسة كابحة للاسعار والتضخم وتنفيذ حقيقي لمعاهدة «السلام» يمكن ان يخف عبء « اسرائيل » الامني ويحدث بعض التحسن ولكن ينبغي استمرار المساعدات الامريكية ،

٣ - المستوى البعيد : في حالة الاستقرار وحل مشكلة « اللاجئين » بتوطين الفلسطينيين في الدول العربية بعد تعويضهم لقاء تعويض يهود الدول العربية ، يمكن تحسن العلاقات الاقتصادية

احد الانفاق التي تبنيها الحكومة المصرية تحت قناة السويس لاقامة طريق الى سيناء ، تبلغ تكاليف المشروع ١٥٠ مليون دولار ومن المتوقع ان ينتهي بناؤه العام ١٩٨١

بين « اسرائيل » والدول العربية وتطوير الاقتصاد الاسرائيلي ، وستكون مصر معنية باستيراد الالات والمواد الكيماوية والصلب من اسرائيل بينما تستورد هذه النفط ومشتقاته بشكل اساسي ، كما يمكن ان تصدر الى مصر خدمات صحية وصيانة الطائرات والسفن وحتى خدمات مالية ، وكذلك خدمات علمية وتكنولوجية ،

■■ النفط مطلب الصهاينة

يبقى النفط هو المطلب الاساسي الذي يريد الصهاينة الحصول عليه في علاقاتهم الاقتصادية التي ستنشأ اثر معاهدة « الصلح » المنفردة مع مصر ، وكان العدو قد استغل ابار نفط سيناء منذ احتلاله لسيناء في عام ١٩٦٧ ، وقام بالمشاركة مع شركات امريكية بالتنقيب عن البترول في وسط سيناء بمنطقة الطور وسواحل خليج السويس وحتى في مياه السويس ، وتقدر الكميات التي استولى عليها العدو من نفط سيناء خلال احتلاله بما يساوي مليارى دولار امريكي ،

ونفط سيناء الحالي ، بعد ان تنازل العدو في اتفاقية فصل القوات مع مصر عن حقول ابو رديس، تغطي ثلث احتياجاته للطاقة ، ومنذ بداية مؤتمر جنيف اخذ العدو يسرع في عمليا ت التنقيب والانتاج وضخ البترول بتسويقه او خزنه قبل انسحابه من سيناء ،

ويركز الصهاينة حاليا على اجبار النظام الساداتي للموافقة على القيام بالعمليات الانتاجية بشكل مشترك لبترول سيناء لكي يحصل على نصيبه عينيا مما يعفيه من شراء النفط من الخارج خصوصا وان اسعاره يمكن في اي لحظة ان ترتفع بشكل كبير ، ولما لم يوافق النظام المصري على هذه الفكرة ، ورفض البحث في المسائل الاقتصادية قبل توقيع « المعاهدة » لكي تتملص من الضغط الصهيوني - الامريكي لنهب نفطها ، خصوصا وان الولايات المتحدة قد حثتها على الموافقة لكي تساعد هي اقامة مشاريع مشتركة بين مصر و « اسرائيل » ،

امام الضغط الامريكي وعد النظام المصري العدو ببيعه النفط بالاسعار العالمية المعلنة ، ولكن هذا الامر لا يوافق العدو الصهيوني ، مما جعله يتصلب حول هذه النقطة بشكل متشدد ، وقام بارسال مجموعة من خبرائه للنفط الى بلير هاوس لتقديم مشروع طالب فيه بحقه في ٢٥ بالمئة من ارباح نفط سيناء بحجة انه قد نقب واكتشف البترول ، ووفق الاتفاقات الدولية فان المكتشف له حق ٢٥ بالمئة في الارباح !! وقالت اذاعة العدو ان حقوق الاكتشاف لـ « اسرائيل » في حقول « علما » بخليج السويس واضحة ،

وذكرت ايضا ان وفد الخبراء طالب مصر بشراء المعدات والاستثمارات الموجودة في حقول النفط والموافقة على شراء الخبرة والامور الفنية بما يقدر بمليار ليرة اسرائيلية !

وقال يتحساق موداعي وزير الطاقة الصهيوني ، أن « موضوع النفط يشكل اختبارا لمصر حول نيتها بالوصول الى علاقات طبيعية » ، وان موافقتها على طلب « اسرائيل » سيكون دليلا على استعدادها للوصول الى مرحلة جديدة في العلاقات ،

الجبهة الشعبية لتحرير عمان

تؤكد على اهمية التصدي لخونة "كامب ديفيد"

دعت الجبهة الشعبية لتحرير عمان « سائر القوى الوطنية والتقدمية العربية الى التصدي للخيانة بكل صورها ، واينما كانت ، وضرب الخونة والمتآمرين اينما كانوا في وطننا العربي » ،

كان ذلك في ختام افتتاحية العدد السابع من « عمان الثورة » النشرة الشهرية التي تصدرها الجبهة ، ومما جاء في الافتتاحية ،

« ما ان اعلن التوقيع عن اتفاقيتي « كامب ديفيد » حتى اعلن العميل قابوس تأييده لهما ، معتبرا اياهما « خطوات ايجابية على طريق اقرار السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط (٠٠٠) » وداعيا العالم العربي الى « احكام العقل في النظر الى الامور والى مشكلات الشرق الاوسط » وعلى وجه الخصوص « مشكلات الصراع العربي - الاسرائيلي (٠٠٠) » ،

ويتضح من هذا المنطق ان العميل قابوس ، كان « يحتكم الى العقل » عندما فتح ابواب عمان للغزاة الايرانيين ، العقل الذي يكمل المخطط الاستعماري الصهيوني في السيطرة على الوطن العربي ، لان ايران بمخططها العدواني التوسعي في السيطرة على اجزاء هامة وحيوية من الوطن العربي (الخليج العربي) انما تنفذ مخططا امبرياليا - صهيونيا ، باحكام القبضة والهيمنة الكاملة على الوطن ، وهو ذات الدور الذي يلعبه الكيان الصهيوني (آسرائيل) في فلسطين ،

وانطلاقا من وجهة نظر العميل قابوس ومنطقه (احكام العقل) فان المطلوب من الامة العربية ، من محيطها الى خليجها ان لا تسمح للمخطط الامبريالي - الصهيوني - الشاهنشاهي بالعبور الى حيث يشاء ، فاعتراض هذا المخطط يعد عملا مغامرا وخيم العواقب ، لانه لا يستند الى منطق « تحكيم العقل » القابوسي ،

ان اتفاقيتي « كامب ديفيد » تبينان بوضوح وبدون آي غموض مدى حجم التآمر الامبريالي - الرجعي - الصهيوني على الامة العربية ، والهادف الى انهاء وتصفية القضية الفلسطينية من الاساس واستمرار الاحتلال الصهيوني لاجزاء عربية اخرى والتسليم به كأمر واقع ،، بل الادهى من ذلك ان القدس التي يتغنى بعروبتها وقدسيتها الزعماء العرب أصبحت عاصمة ابدية للكيان الصهيوني كما يريدها بيغن آن تكون ، يضاف الى ذلك فتح ابواب الوطن العربي امام الغزو الصهيوني الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، هذا الحلم الذي لازم الصهيونية منذ ولادتها وغذته منذ اول يوم ولادته ، الامبريالية العالمية ، وفي مقدمتها الامبريالية الانجلو - امريكية ،، هذا الحلم الذي يجد طريقه الى النور اليوم عبر بوابة مصر التي فتحها الخائن السادات على مصراعيها ليدخل الى العالم العربي والافريقي والاسيوي ، كحقيقة ، يدعمها النفوذ الامبريالي في هذه المنطقة ،

ان هذا الموقف من قبل العميل قابوس ونظامه ، ازاء خيانة انور السادات تزوير مفضوح ، وطمس وقح لحقيقة موقف جماهير الشعب العماني المناضل من خيانة السادات وتآمره فهذه الجماهير المناضلة ، التي عبرت عن رفضها لخيانة قابوس وتآمره على قضيتها الوطنية ، تعبر وبذات القوة والصلابة عن رفضها لخيانة السادات وادانتها لتآمره على قضيتها القومية ، وجماهيرنا بهذا الموقف تضم صوتها الى جانب اصوات بقية جماهير امتنا العربية الرافضة للخيانة والمدينة للخونة ، وهي تدعو عبر اداة نضالها الجبهة الشعبية لتحرير عمان سائر القوى الوطنية والتقدمية العربية الى التصدي للخيانة بكل صورها واينما كانت وضرب الخونة والمتآمرين اينما كانوا في وطننا العربي ،